فان من قسمه قسمين لم يفسر الانشاء بهذا المفسر الثاني
قوله والخبر بخلافه اي ماله خارج جعله بهذا قسيما لما
قبله فيه نظر فان من فسر الانشاء بما يحصل مدلوله في
الخارج بالكلام فسر الخبر بما يحصل وجوده في الخارج
بغيره مثل زيد منطلق فانه يمكن علمه بالشاهد بخلاف
الامر والنهي فانه لا يمكن استفادته الا من المتكلم ومن
فسر الخبر بما له خارج بطابقه او لا فسر الانشاء بما ليس له
خارج اصلا ولم يفسر احد الطريقين كما فعل المصنف
وقد اورد على القابلين بما له خارج ان الخبر قد يكون
متعلقه ذهنيا فلا يشترط في الخبر مطابقته لما في
نفس الامر الثالث وهو سوال على قولهم ان صدق
الخبر مطابقته الواقع فان المخبر بالواقع قد اكذبه
الله تعالى في القذف في قوله فاذ لم ياتوا بالشهداء فاولئك
عند الله هم الكاذبون وقال العلما الاصح الا باكذابه
نفسه ولا شك انه قد يكون صادقا في نفس الامر بان
يكون كاذبا ويومر بتكذيب نفسه واجيب بان
القاذف كاذب في حكم الله وان كان خبره مطابقا
لمخبره اي انه يعاقب معاقبة المفتري الكذاب فلا
نحقق توبته حتى يعرف بانه كاذب عند الله كما اخبر

توبته

به عنه فاذا لم يعترف بذلك وقد جعل الله كاذبا فاى
توبة له مع اصراره على مخالفه حكم الله عليه بالكذب ص
ولا يخرج له عنها لانه اما مطابق للخارج او لا وقيل بالواسطة
فالحاحظ اما مطابق مع الاعتقاد ونفيه او لا مطابق مع
الاعتقاد ونفيه فالثاني فيهما واسطة وغير الصدق والمطا
لاعتقاد المخبر طابق الخارج او لا وكذبه عدمهما فالسابح
واسطة والراغب الصدق المطابقة الخارجية مع الاعتقاد
فان فقد فيه كذب وصوف بهما بجهتين س ذهب الجمهور
الى ان الخبر لا يخرج عن كونه صدقا او كذبا لانه اما ان
يطابق المخبر عنه او لا والاول صدق والثاني كذب
والعلم باستحالة حصول الواسطة بينهما على هذا
التفسير ضروري وقيل بينهما واسطة واختلف القايلون
به على مذاهب احدها قول الحاحظ صدق الخبر
المطابقة الخارج مع اعتقاد مطابقته وكذبه عدم
مطابقته مع اعتقاد الخبر عدم مطابقته وغيرهما ليس
بصدق ولا كذب فاثبت الواسطة في اربع صور وهي
ما اذا كان مطابقا وهو غير معتقد لشيء او مطابقا
وهو معتقد عدم المطابقة او غير مطابق وهو يعتقد
المطابقة او غير مطابق ولا يعتقد شيئا فالاربعة ليس

بقه